عيد العمال.. الحقوق والمكاسب

كتب/ عبد الملك السلال

يكتسب اليوم العالمي للعمال الذي تحتفل به اليمن مع سائر بلدان العالم في الأول من مايو من كل عام أهمية خاصة، كون هذا اليوم يتميز بتكريم الأيادي السمراء العاملة والمبدعة في كل منابع العطاء ومراكز الانتاج على امتداد مساحة الوطن، وذلك اعترافا بدور الشريحة العمالية في تحقيق نهضة الوطن، واعتزازاً بمواقفهم المشرفة في الدفاع عن الثورة وحماية المنجزات الوحدوية.

والاحتفال بمناسبة كهذه تعد محطة لإبراز الإنجازات والمكاسب التي تحققت للعمال والعاملات والحقوق خلال السنوات المباركة من عمر الوحدة والثورة اليمنية والحصيلة في ثنايا السطور التالية:

تكريم العمال المبرزين في الأول من مايو يعكس اهتمام القيادة السياسية بالقطاع العمالي

التأمين الصحي والاجتماعي.. ضمان السواعد السمراء لما بعد الخدمة ومشاريع عديدة توفر فرصاً للعمل

مكاسب عمالية

وبالنظر الى حصيلة مابذلته السواعد السمراء في أرجاء الوطن اليمني سنجد أن معظم مكاسب هذه الشريحة تعززت مع الوحدة المباركة، وانبثاق فجر الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م والتي كفلت من خلال التشريعات والقوانين للعامل والعاملة اليمنية كافة الحقوق المادية، وتأمين المتطلبات المعيشية أثناء الخدمة الوظيفية والعمالية وبعدها بضمان معاش تقاعدي الى جانب التأمين الصحي والتعويض عن إصابات العمل، ونظمت العلاقة بين أطراف العمل الثلاثية وبما يكفل مصالح وحقوق كل طرف.

ومن ضمن الإنجازات التي تحققت للعمال انبثاق وإشهار النقابات العمالية والاتحادات المهنية في جميع مرافق العمل والإنتاج بالقطاعات الحكومية والأهلية ليتجاوز عددها ألـ(٢٠) نقابة رئيسية تندرج في عضوية الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية، و(٣٢٠٠) لجنة نقابية قاعدية في عموم الوطن، مشكلة بذلك تنوعاً في المهن الإنتاجية.

ومن هنا فإن مفهوم العمال في الألفية الثالثة «قرن المعلوماتية» أضحى يكتسب معان جديدة تتصل بتحسين وضع العاملين المهني والتقني، وهو ما تؤمن به سياسة الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي تنفذه حكومة الجمهورية اليمنية خدمة للعامل الفرد والمجتمع.

وبحسب تأكيدات الأخ /يحيى الكحلاني- رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية فأن هناك مشروعاً جديداً لسياسة الأجور والمرتبات خاص بالعمال تقدم به الاتحاد الى الحكومة، ويندرج في قائمة تحسن الأوضاع المعيشة للسواعد السمراء والتي توليها الحركة النقابية اهتماما متزايدا.

وللحد من نسبة البطالة كفلت التشريعات الدستورية والقانونية حق عمال بلادنا في إقامة كياناتهم النقابية الحرة في سياق النهج الديمقراطي، واحترام الحريات العامة والفردية

تغطية تأمينية

● ومن أجل تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني وإعتبار العامل وسيلة التنمية، قطعت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية شوطا جيدا في الاهتمام بشريحة العمال المنتجين، سعياً لتحسين ظروفهم مع أرباب العمل عبر إيجاد مظلة تأمينية تكفل لهم حقوقهم لما بعد الخدمة، وفي مراحل العجز والإصابة.

وتشير التقارير الصادرة عن المؤسسة بأن عدد المؤمن عليهم المشمولين بمظلة النظام التأميني الذي تقوم به وصل الى أكثر من مائة ألف مشترك حتى نهاية العام٢٠٠٣م، وبزيادة ١٠٠٪ عما كانت عليه عام ٢٠٠٢م والذي بلغ عدد المشتركين ٥٥،١٢٨ ألف عامل من الشركات والمنشآت المختلفة في القطاع الخاص.

● وتسعى المؤسسة الى رفع عدد المشتركين في النظام التأميني الى ١٥٠ الفاً خلال العام القادم، وذلك في إطار توجيهات الحكومة بإلزام كافة المنشآت الخاصة وإلحاق جميع العاملين فيها بالمظلة التأمينية بهدف حصولهم على الحماية والضمانات التأمينية التي تقدمها المؤسسة العامة للتأمينات، وبما يكفل رعاية الدولة للعاملين في القطاع الخاص وضمان حقوقهم التأمينية في مراحل عجزهم عن العمل.

● وهناك مشرع لتعديل قانون التأمينات الهدف منه تأمين إصابات العمل والأمراض المهنية، ومخاطر العجز المؤقت، وزيادة التأمين الصحي للعاملين وأصحاب المعاشات والمستحقين، وتحديد حد أدنى لأجر المشترك وسريان القانون على العاملين في القطاعين العام والمختلط غير الخاضعين لقوانين التقاعد والمعاشات.

● ويحافظ القانون على حقوق العاملين السابقة ويلزم أصحاب الأعمال دفع مكافأة نهاية الخدمة، وإضافة إلى ذلك تعويض مناسب في حالات الشيخوخة والعجز والوفاة الى ١١٪ بدلاً من ٩٪ وحصة العامل الى ٧٪ من ٦٪ مع خفض المدة المؤهلة لاستحقاق معاش العجز والفقد، و٦٠شهراً في حالة العجز وبمراعاة أن تكون الستة الأشهر الأخيرة متصلة.

المرأة شريك في التنمية

إنطلاقا من اعتبار المرأة شريك أساسي في التنمية، فقد استهدفت سياسة الحكومة والحركة النقابية اليمنية الارتقاء بمستوى النساء عامة، والمرأة العاملة على وجه الخصوص لتكون عنصراً فعالاً ومنتجا في كافة مرافق العمل ومراكز الإنتاج المختلفة من خلال رفع كفاءتها الإنتاجية، وتحسين قدراتها العلمية والثقافية مع ضمان حقوقها، وتوفير الضمان الاجتماعي لها، وحصولها على المكافآت والمرتبات والأجور بالتساوي تماما مع أخيها الرجل، كما تنص بذلك القوانين والتشريعات التي شهدت مؤخراً المزيد من التطورات الديمقراطية لتتوافق ومسار الدولة الديمقراطية، وتؤكد أحقية الإنسان اليمني دون تمييز في ممارسة الأدوار الحياتية، والتي على إثرها حصلت المرأة على أغلب حقوقها.

●وفي هذا السياق وضعت خطط وبرامج متعددة لإدماج المرأة في التنمية الريفية، والارتقاء في الوقت نفسه بمستوى النساء العاملات ثقافيا وعلميا واقتصاديا، وبما يوفر الفرصة أمامها لتحسين مستواها المعيشي عبر السماح لها بمواصلة تعليمها في مختلف المراحل.

● ونظم الاتحاد العام لنقابات العمال مئات الدورات وورش العمل سعيا لرفع الوعي القانوني والحقوقي لأغلب العمال من مختلف القطاعات والمحافظات.. بما في ذلك المرأة العاملة.

وبالنظر لارتفاع نسبة الأمية في أوساط النساء في بلادنا بأرقام عالية، تبذل الحكومة اليمنية جهودا حثيثة لاجتثاث الأمية لدى النصف الآخر من المجتمع.. وخاصة النساء العاملات، وهو ما عكسته أدبيات الاتحاد العام للنقابات من خلال فتح فصول لمحو الأمية، بالتنسيق مع الجهات المعنية.. إضافة لوجود برامج تأهيلية للمرأة العاملة لرفع كفاءتها الإنتاجية في كل مرافق ومنابع العطاء والإنتاج. إضافة إلى:

- عقد دورات تدريبية ومحاضرات منتظمة للقيادات النسوية في مرافق الإنتاج سعيا لإكسابهن خبرات تراكمية في كيفية ممارسة العمل الديمقراطي والنقابي، ودفع المرأة العاملة للمشاركة في ترسيخ مداميك المناخ الديمقراطي في بلادنا، من خلال تمسكهن بحقوقهن الدستورية (إنتخاباً وترشيحا).

- تكفل القوانين للمرأة اليمنية العاملة حقوقاً مكتسبة يتم بموجبها تخفيف ساعات العمل للمرأة الحامل والمرضعة، ومنحها إجازة وضع اربعين يوما بمرتب كامل،

- وتحظر التشريعات كذلك تشغيل المرأة في الأعمال الشاقة والمهن الخطيرة المضرة صحيا.

- إتاحة تكافؤ الفرص والمساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات، والحصول على المكافآت والأجور والترقيات والمنح التدريبية الخارجية والتعليمية، وحق الإبتعاث للدراسة في الخارج مما يمهد الطريق أمام المبرزات للإبداع والمزيد من العطاء وصولا الى الترقيات وتولي المناصب القيادية والعليا في الدولة دون أن تكون حكرا على الرجال فقط.

- وفي هذا الصدد يسعى صندوق التنمية الاجتماعي لدعم المرأة بمنحها قروض مشاريع صغيرة عبر برامج سداد زمنية بسيطة،وذلك كي تتمكن المرأة من إعالة أسرتها في حالة فقدان الأهلية للزوج ، أو وفاة رب الأسرة المعيل غير الموظف- وتوجد مشاريع أخرى لإدماج المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية كلفتها تقدر بأكثر من مليون دولار، ومشروع التدريب والأسماك بتكلفة تصل الى (٥١)مليون دولار تقريبا.

وكذا التنمية الريفية بالمحافظات الجنوبية، والتي تتضمن التجديد في الخدمات الزراعية، ومشاريع دعم البحوث النسوية.

وفي إطار آخر تنبهت حكومة بلادنا بصورة مبكرة لمخاطر عمالة الأطفال التي أضحت ظاهرة عالمية، وأخذت في النمو في سوق العمل اليمني، فحددت الجهات المختصة الفئات العمرية التي تتيح للأطفال العمل فوق سن الرابعة عشرة، وفي مهن لا تتضمن أخطارا كبيرة على حياتهم، وتحديد ساعات العمل، والتدخل لحماية حقوق الأطفال العاملين ومنع إستغلالهم في الأعمال القاسية.

مشاريع عملاقة

ولعل أهم المشاريع العملاقة التوسع في بناء مصانع الإسمنت بعمران وباجل وتشغيل مصنع إسمنت البرح الذي أنشئ مؤخرا، واستقطب آلاف العمال الجدد الذين تحولوا من مصنع عمران بالمئات من ذوي الخبرات والمهارات الجيدة.

أما تشييد خط الانتاج الثاني في مصنع إسمنت عمران والذي تم التوقيع على إنشائه العام ٢٠٠٢م بتكلفة تقديرية تصل الى (٢٥٠) مليون دولار ومن شأنه أن يرفع إنتاج الاسمنت ليغطي ٤٠٪ من الاحتياجات المحلية على أقل تقدير.. خاصة إذا ما أضيفت آلية خط الانتاج الثاني في مصنع إسمنت باجل والذي يعمل بالطريقة الرطبة.. في حين يعمل إسمنت عمران بالطريقة الجافة أو ما يعرف بـ«السيكلونات» وهناك إتجاهات أيضا لبناء مصنع إسمنت في محافظة حجة يتوقع معه إشراك القطاع الخاص مما يستوعب المئات من العمالة ويوفر فرص عمل جديدة، وهي ذات جدوى باعتبار أن جميع المواد الخام لصناعة الإسمنت متوفرة داخل الوطن بنسبة ١٠٠٪

جهود التطوير المهني

الدول التي أحرزت نجاحاً تكنولوجيا تربط حصول أي تطور من هذا النوع بمعيار إمتلاك أي بلد لعمالة فنية مؤهلة تستطيع بجلاء الإسهام في بناء الوطن، وبما أن الإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها معا، نجد أن الجهات المعنية في بلادنا ووفقاً لإستراتيجية وطنية تولي العامل اليمني ذكراً وإنثى- عناية ملحوظة خاصة فيما يتعلق بتطوير المهارات ورفع الكفاءات عن طريق فتح باب التعليم الفني، وتوسيع قاعدة التدريب المهني.. وصولا الى تحقيق الأهداف المتوخاة المتمثلة في إيجاد كوادر فنية من مخرجات التعليم الوسطي، لتلبي إحتياجات السوق اليمنية والمعامل والمصانع وبما يقلل من الاعتماد إلى حد كبير على العمالة الوافدة.

● وقد أصدرت الحكومة عدة قرارات لتطبيق قانون صندوق التدريب المهني، وإلزام القطاعين العالم والخاص بالتعاون مع هذا الصندوق الذي يهدف الى تطوير مهارات العمال عبر الدورات القصيرة وطويلة الأجل، إضافة لإعطاء الأولوية لتمويل المشاريع المرتبطة بتنمية سوق العمل وخلق فرص عمل جديدة بما في ذلك إنشاء نظام معلومات سوق العمل الذي يخدم أطراف الإنتاج المختلفة، ويوفر الإحصاءات الدقيقة التي ترفد الخطط والبرامج الخاصة بالمستثمرين والباحثين عن العمل.

وحققت وزارة التعليم والتدريب المهني خطوات عدة في هذا الاتجاه، أدت إلى إرتفاع معدلات التدريب لمئات العمال في مختلف مجالات العمل، وإكسابهم مهارات فنية، تمكنت الوزارة بعدها من إحراز تقدم طفيف باتجاه إحلال العمالة المحلية محل الوافدة، ونتج هذا المؤشر عن التعاون المشترك بين الجهات ذات العلاقة وهي وزارة العمل والشئون الاجتماعية ووزارة التدريب المهني، والإحساس المشترك بأنه لا تنمية بدون الارتقاء بالعقل البشري المؤهل والقادر على المنافسة والدفع بعجلة التنمية الى الأمام في وقت واحد، فالمعاهد المهنية والفنية انتشرت في أرجاء الجمهورية اليمنية خلال السنوات الخمس الأخيرة بشكل ملحوظ.

كما عمدت الحكومة الى إصدار قرارات لتشكيل اللجنة العليا للصحة والسلامة المهنية في مواقع الإنتاج، الى جانب تشكيل المجلس الأعلى للعمل الذي يضم أطراف الإنتاج الثلاثة، ويناط بالمجلس مسؤولية مراقبة تطبيق التشريعات المتعلقة بالعمل، وإقتراح السياسات الهادفة لتحسين العلاقة بين أطراف العمل والعمال بما يخلق التوازن بين المصالح والمسئوليات.

تأهيل العمال مهنيا وفنيا بما يتناسب واحتياجات السوق يتصدر الاهتمامات الرسمية للحكومة

المرأة العاملة عنصر فاعل في التنمية.. وبرامج للارتقاء بمستواها وإدماجها في التنمية الزراعية